مبادئ ومصالح

موقف الولايات المتحدة في الشرق الاقصى [1]

يستند موقف حكومة الولايات المتحدة الاميركية من شؤون الشرق الاقصى الى طائفة من المبادئ، أذاعتها أنظمتها وأعادوها ولم يتوانوا عن التصريح بتمسكهم بها وعدم حيادهم عنها. أما المبدأ الاول فهو مبدأ « الباب مفتوح » أذاعهُ وزير خارجيتها المستر جون هاي في سنة ١٨٩٩ وأبسط تعريف له هو النص على مساواة الدول جميعاً في إتاحة رعاياها من فرص للاتجار في الصين

والمبدأ الثاني يشتمل على ثلاث قواعد تضمنتها معاهدات وشنطن التي عقدت في مؤتمر وشنطن البحري سنة ١٩٢١ — ١٩٢٢. ففي المعاهدة البحرية عينت نسبة القوة البحرية للدول البحرية الكبرى وهي بريطانيا والولايات المتحدة واليابان اذ جعلت هذه النسبة ٥ لبريطانيا و٥ للولايات المتحدة و٣ لليابان. وهذه النسبة تشمل البوارج. وقد طبقت بتعديل يسير على الطرادات في سنة ١٩٣٠. وفي معاهدة الدول الأربع تعهدت الولايات المتحدة الأميركية وسائر الدول التي وقعتها ومنها اليابان وبريطانيا بالامتناع عن تحصين قواعدها البحرية في غرب المحيط الهادي، اي في نصفه القريب من سواحل آسيا. وفي معاهدة الدول التسع تعهدت اليابان مع الدول الأخرى التي وقعتها باحترام وحدة الصين وسلامتها واستقلالها

والمبدأ الثالث هو مبدأ عدم الاعتراف الذي أذاعهُ المستر هنري ستمسون سنة ١٩٣١ على أثر اعتداء اليابان على منشوريا وانشائها امبراطورية منشوكو ضمتها على اثر الاعتداء. كان المستر ستمسون وزير خارجية حينئذٍ في حكومة اميركة جمهورية ورئاسة المستر هربرت هوفر. وهو الآن وزير الحربية في حكومة اميركة ديمقراطية مع رئاسة جمهوري. وملخص هذا المبدأ ان الحكومة الاميركية تمتنع امتناعاً تاماً عن الاعتراف « بأية حالة او معاهدة او اتفاق يحقق عن طريق مناقض لميثاق تحريم الحرب المعروف بميثاق « كاوج — بريان » أي أنها تمتنع عن الاعتراف بكل تغيير في أوضاع الشرق الأقصى يتم بالقوة

« الباب المفتوح » — « سلامة الصين ووحدتها » — « مبدأ عدم الاعتراف » — هذه هي القواعد الثلاث التي يستند اليها موقف الحكومة الأميركية في الشرق الأقصى

وليس ثمة ريب في ان تصور الحوادث في الشرق الأقصى في السنوات الاخيرة، بنص جميع هذه المبادئ من أساسها. فسياسة « الباب المفتوح » في الصين غدت اسماً لغير مسمى

---

[1] عن تقرير [illegible] من شعبة [illegible] بمكتب الحكومة [illegible] بالقاهرة عن سياسة اليابان في الشرق الأقصى وبعد في واشنطن

الرغم من البيانات الرسمية التي تذيعها الحكومة اليابانية في الفينة بعد الفينة . التجارة ممنوعة في منشوكو الا للدول التي تعترف بها . واستيلاء الأنهار الصينية والثغور الصينية خاضع للاراضي العسكرية وشتى القيود المالية . أما وحدة الصين وسلامتها و استقلالها فقد اصبحت امراً بعيد عن الرغم من ان اليابان لم تعلن حرباً على الصين . فمنشوريا وجيهول انتزعتا منها بالقوة في سنة ١٩٣١ وحولتا دولة مستقلة اسماً خاضعة لليابان فعلاً . والولايات الخمس الشمالية التي تليها انتزعت في سنة ١٩٣٧ وأوائل ١٩٣٨ وأنشئت فيها حكومة تريدها اليابان محمية لشعب الصيني قاطبة وتأبى كثرة الشعب ان تعترف بها . والقوة الحربية اليابانية مستولية على الثغور والمتاجر والسكك الحديد والأنهار في شطر كبير من الصين . وقد تم كل ذلك بوسائل وأساليب مناقضة لميثاق تحريم الحرب . علاوة على ذلك ان اليابان أعلنت شريكتيها في المعاهدات البحرية بأنها غدت غير مقيدة بنصوصها . ومضت في انشاء أسطول بحري أحاطت أنباءه بحجاب كثيف من الخفاء والكتمان كما أحاطت دور الصنعة البحرية التي تبنى فيها السفن الجديدة بجدران عالية حتى لا تتطاول العيون الى داخلها .

فعلت ذلك باسم مبدأ جديد أطلقت عليه «النظام الجديد في شرق آسيا» وأحاطته بتصريح وصف بأنه « تصريح مونرو الياباني » . الا ان تصريح مونرو الأميركي تصريح سلمي غرضه الحيلولة دون تدخل أوربا في شؤون القارتين الأميركيتين ولكنه لا يحتم ولا ينظر الى سيطرة الولايات المتحدة عليهما . حالة ان « تصريح مونرو الياباني » تصريح إجنبي . فهو لا يرمي فقط الى ابعاد كل نفوذ أجنبي عن شرق آسيا بل يرمي كذلك الى تحويل شرق آسيا وجزائر البحار الجنوبية كتلة كبيرة خاضعة لليابان . فمبدأ الباب المفتوح أصيل في الاولى ومبدأ « الباب المقفل » او « الباب الموصد » أصيل في الثاني . واليابان تنظر الى البحيرة بفعل قوتها الحربية المتفوقة على رقعة كبيرة من سطح الكرة الأرضية . والولايات المتحدة تنظر الى تعاون حر وتبادل غير مقيد بين الدول الكبيرة والصغيرة على السواء في رقعة من سطح الارض او على سطح الارض كله . وهذه الفروق بين النظريتين تمس أصول الاجتماع الدولي . فاذا ذهبت اليابان الى أقصى نتائج المنطقية لنظريتها ، ويلوح أنها ذاهبة معها بتمرح بطريق وحشي ، فليس ثمة أمل في التفاهم والاتفاق بين الدولتين الكبيرتين اللتين تتحديان المحيط الهادي . ذلك بأن أميركا لا ترضخ لقيام موصدة أبوابه في وجهها ، في منطقة من الأرض لها فيها حقوق تساوي في رأيها على الأقل حقوق اليابان

***

فما هي حقوق الولايات المتحدة في الشرق الأقصى وما مصالحها

المصالح كثيرة متباينة ، والحقوق مستمدة من رسوخ تلك المصالح في ارتقاء الشرق الأقصى التاريخي والاقتصادي والاجتماعي

من هذه المصالح خطوط ، وهو يشمل الجزائر المتعددة التي تملكها في المحيط الهادىء أو التي تعتبر مسؤولة عن سلامتها كجزائر الفيليبين ومنها القوي في الصين واليابان والفيليبين والهند الهولندية وغيرها من جزائر عشرات الألوف من الأميركيين يقيمون هناك ويباشرون أعمالهم السلمية مشروعة من عشرات الملايين في نطاق القانون والنظام ، وكان لهم أثر أي أثر في نهضة تلك البلدان وارتقائها . ومنها المتاجرة فللاميركيين عشرات المتلايين من الجنيهات ، كسبوها بعرق الجبين وثمروها في بلدان الشرق الأقصى فكانت الفائدة متبادلة بين الفريقين . وقد لا يقل مجموعها عن ١٥٠ الى ٢٠٠ مليون من الجنيهات . ومنها التجارية الخاصة اذ تبلغ تجارة الولايات المتحدة من صادر ووارد مع اليابان والصين وجزائر الفيليبين وحدها ما يزيد على ١٩٠ مليون جنيه في السنة . ومنها الجوية من مدنية وحربية فالولايات المتحدة زعيمة الدول التي شقت طرق المواصلات الجوية في المحيط الهادي والبحار الجنوبية . ولا ريب في ان القواعد الجوية المدنية التي أنشأتها شركة «پان أميركان» للمواصلات الجوية في مختلف الجزائر في ذلك المحيط هذا قبما حربية ليس في الوسع الاغضاء عنها . ومنها الثقافية والعلمية كمعاهد العلم والتعليم ومنشآت البحث الطبي والصحي ولا سيما التابعة لمعهد روكفلر المشهور وغيرها . وليس في وسع الولايات المتحدة أن تنسحب من الشرق الأقصى بفضها وفضيضها بغير أن تصاب جميع هذه المصالح بالضرر والأذى .

وأخيراً هناك مصلحة المصالح ، وهي مصلحة الدفاع عن الكيان . ان ترابط أجزاء العالم وتماسك بلدانه ، وتأثرها بعضها ببعض ، أصبحت في منزلة الأوليات التي لا تحتاج الى دليل . فحوادث فلندا وهولندا لها أثر في سنغافورة وجاوى . ومعركة الشرق الأوسط تتجاوب أصداؤها بين تركيا وروسيا وايران الى الهند والصين . والولايات المتحدة الأميركية تحس حساً غامضاً كما كل دولة كبيرة ولا يسعها الا بذل قصارى جهدها في حماية الطريق فاذا حافظت على مكانتها وهيبتها العالمية ولا سيما في الشرق الأقصى ، كان لذلك شأن كبير في المحافظة على الاستقرار في جميع أنحاء العالم . واذا نزلت عما لها من منزلة وهيبة في الشرق الأقصى ، فانها تغري بقوى تلك المنطقة ، وتعرضت جميعة الأمم المرتبطة بها لما يوشك أن يؤدي في مرحلة من مراحل الزمان الغامض الى وقوعها في قبضة دولة أو دولتين معاديتين لها في أوروبا ، فصارت للولايات المتحدة الاميركية ، ان تواجه ، لأول مرة ، حرباً مدنية معقدة عظيمة ، ويجب على أقصى من يحسبوا حساباً لمستقبل الشعب الاميركي ان يعرض نظامه السياسي والاقتصادي وصورة الحياة المستقرة فيه الحرة التي ارتضوها لأنفسهم

على غيرها قد لا يكون الهجوم الجوي على الولايات المتحدة من ناحيتي أوربا وآسيا أخطر ما تتعرض له في البدء نتيجة فوز بريطانيا — إذا وقع بسبب تراون أميركا في الشرق الأقصى — بل قد يسبقه وقوفه شاهراً الخطر على تجارتها في بحار الأرض السبعة ، وإحداث الانقلابات السياسية من الداخل في جمهوريات العالم الجديد ثم السعي الى إحداث الانقلاب أو اضطرام حرب أهلية أخرى فيها نفسها . وليست هذه الأقوال من مبتدعات الخيال وانما هي وسائل وأساليب منصوص عليها في كتاب « كفاحي » وكتاب « هتلر قال لي »

فالمحافظة على صورة الحياة الديمقراطية والمحافظة على الكيان الأميركي وجهان لمسألة واحدة واشتراك الولايات المتحدة في الحرب — مهما يكن الغالب الذي يفرغ فيه هذا الاشتراك — ليس مجرد خدمة تسدى ولكنه ضرورة قاسرة لا مفر منها

على ضوء هذه الحقائق نستطيع أن نفهم سر وقع الاتفاق الثلاثي بين المانيا وإيطاليا واليابان في دوائر الحكومة الأميركية ونفس الشعب . ونصوص الاتفاق تشير اشارة واضحة غير ذكر الولايات المتحدة الأميركية الى أنها مقصودة به قبل غيرها ، لأن روسيا اخرجت منه بنص صريح فيه ، مهما تكن قيمة ذلك النص . ولكن الولايات المتحدة حكومة وشعباً ، أبت أن تتأثر باعلان الميثاق على الوجه الذي كانت تتوقعه برلين وطوكيو . فأقطاب حكومتها — كوزير الخارجية المستر كوردل هل . وكيله المستر سمنر ولز — صرحا بأن الاتفاق لا يطوي على شيء جديد وانه سجل حالة قائمة منذ سنوات وان الحكومة الأميركية حسبت هذه الحالة حساباً في جميع خططها والشعب نفسه ممثلاً في صحفه ومذيعي محطاته اللاسلكية ساخط أشد السخط على ساسة يعتقدون أنهم يستطيعون إرهاب الأمة الأميركية بأساليب ملتوية وخفية — خوفاً — على التكوص عما تراه حقاً او واجباً او لازماً لكيانها . ولذلك اشتد اقبال الطائفة في أميركا بمضاعفة الجهد الدفاعي والصناعي الذي يبذل لبريطانيا . وكذلك ضاعفت الجهود المبذولة في أميركا لتعزيز قوتها البرية والبحرية والجوية . وكان من تأثير هذا التحول في الرأي ان عقدت محادثات بين حكومات انكلترا واستراليا ونيوزيلندا الجديدة لمدارسة الدفاع المشترك عن المصالح البريطانية والجوية في المحيط الهادي ، وخاصة قسمه الجنوبي . وكان من أثيره كذلك ان بدون دعاة العزلة في الولايات المتحدة أخذوا يتتبعون على حقائق الحالة الدولية . فخفت صوتهم في نقد سياسة الرئيس روزفلت ، بل ان مرشح الحزب الجمهوري وهو الحزب الذي منه ينتقد سياسة الرئيس روزفلت أصبح وكأنه يتكلم بلسان الرئيس نفسه . بل انه يشاوره في حدود التعبير الحر لأنه لا يشغل منصباً رسمياً يلزمه